عوضا في مقابلة الطلاق لصحة البراة قبل وقوعه وان كان المبرا منه
مجهولا فلا براة ولا وقوع فتنبه له فانه دقيق كثير الوقوع ع ٢ هونا
ضبطه بعض المدرسين هاونا بعدها هاء هزة مضمومة وهكذا
من كل ما يتعذر كسر علي راسها فالهون مثالا قوله لم تطلق ضعيف
والمعتمد وقوع الطلاق حالا كالتعليق بفعل محال كان لم يصعد
السما فانت طالق فانه يقع حالا لان سقاته هكذا نقلهم رعن
افتا والده قبيل كتاب الرجعة فرع كتابة الكنايه لا تؤثر لان انضمام
ضعيف الى ضعيف حذا قاله القاضي ه بن الملقن **فصل** في
الطلاق السني وغيره قوله الي سني وبدعي اي بجعل الضرب الثاني
الاتي في كلام الكل وهو ما ليس سنيا ولا بدعيا في القول المشهور من
السني علي هذا القول فان المتن جرى علي تقسيمه ثلاثة اقسام لان
قسم طلاق من حيض الي سني وبدعي فان اوقع عليها في
طهر لم يجامع فيه ولا في حيض قبله ولم تكن حاملا فسني واذا اوقعه
في الحيض او في طهر جامعها فيه او في حيض قبله فبدعي وطلاق
من لا تحيض لصغر او ياس او هي الصغيرة والايسة والحامل
والمختلعة قوله وبدعي اي فيحرم وينفذ قوله اضبط اي لان الخلو
اما ان يحرم او لا قوله في الشقاق اي اذا راي ذلك مصلحة اي وطلاق
المولي ومثل ذلك علي عجزه عن القيام بحقوق الزوجية او بامر احد
ابويه لغير تعنت وكذا طلاق سيئة الخلق بحيث لا يصبر علي
عشرتها لان مطلقا لان عدم سوء خلقها محال كما اشار اليه صلي
الله عليه وسلم بقوله الصالحة من النساء كالغراب الاعصم اي
الابيض الجناحين او الرجلين او احدهما قوله غير مخيفة او غير
مصلية قوله اي لا تحريم فيه فالمراد بالسنة الجواز لا حقيقتها
قوله وهن اي الضرب والله باعتبار جنسه وهو ذوات الحيض
ثم قوله ليست بحامل الخ كما ياتي ان طلاق هؤلاء لا يتصف بسنة
ولا بدعة ووجهه ان مدة لا تختلف هذا بناء علي تقسيمه الي ثلاثة
اقسام فان قسم قسمين فهذه الثلاثة من السني قوله في طهر اي
لم يجامع اضربه ق قوله وذلك اي وسبب كونه سنيا لمستقبل الخ
قوله ولا في حيض قبله اي ولا مجامع في حيض قبله اي قبل الطهر
غير

٢ قوله ع

٢ هذا ع

غير المجامع فيه والا فهو من البدعي كما سيشير اليه بقوله او في طهر
جامعها فيه وهي ممن تحيل او في حيض قبله ه سيد عمر الا ان
استدخال المحترم كالجماع ولذلك نادم عقب قوله ولا في
حيض قبله ولا استدخلت ماءه في احدهما قوله ان يوقع الطلاق
اي سواء كان الطلاق رجعيا ام بائنا واعلم ان قول المصنف يوقع
قيد في ج التعليق والطلاق قيد في ج الفتح والحيض والطهر
الموصوف بالجماع فيه قيد في ج ايقاع الطلاق في طهر لم يجامعها
فيه فهو سني وبحثه في كلام الشيخين وسياتي ايضا في ثالث التنبيهات
انه يستثني من الحكم علي ايقاع الطلاق في الحيض بانه بدعي ج
صورة لم يكن فيها بدعيا قوله في الحيض مع اخره كما سيشير اليه قال
قوله وذلك اي سبب كونه بدعيا قوله وهي ممن تحيل قيد في قوله او
في طهر جامعها فيه فقط فانها اذا كانت ممن لا تحيل لكونها صغيرة
او ايسة وجامعها في طهر طلقها فيه لم يكن سنيا ولا بدعيا كما سيذكره
قوله ويترتب عليه احكام البدعي اي من تاثم الرجعة وغيره ج
قوله فيكون الطلاق سنيا الخ الذي اعتمده مع شك انه يكون بدعيا
لكن لا اثم فيه ~~اهـ~~ ديربي قوله وانما يقع مجموع الخ اي
فيتبين باخره الوقوع باولها كما يتبين باخر تكبيرة الاحرام الدخول
في الصلاة باولها والاول هنا كان في زمن السنة قوله بل لو استدخلت
ماءه المحترم كان الحكم كذلك اي حيث كان عالما باستدخالها له
والا لم يحرم هو ن وظاهر انه لا فرق بين استدخاله في القبل
والدبر قوله كان الحكم كذلك لان العلة خوف الحمل قوله وكذا الوطء في
الدبر هو من افراد الجماع ولعل ذكره للخلاف فيه ق قوله لثبوت
النسب الخ الذي اعتمده م ر في باب الاستبراء ان الوطء في الدبر لا
يثبت به النسب ولا الاستيلاد اي وان وجبت به العدة ولا هو
فرق بين الحرة والامة قوله وهو في حق من لم ذ وجها الخ
قيل ومثله لو طلقها حال مرضه طلقة بائنة قاصدا حرمانها من
الارث والصحيح انه ملحوظ كالزكاة اذا زال ملكه عن النصاب
في اثنا الحول قاصدا الفرار من الزكاة فهما علي حد سواء ابن
قوله ولو نكح حاملا من زنا اي وهي ممن تحيض ويلغز بها ويقال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)